الفصل الثالث

استراتيجية الطرف الأوروبي في المفاوضات

استخدم الطرف الاوروبي أكثر من استراتيجية في إطار مفاوضاتها مع ايران، فكما أشرنا آنفا، ان لاوروبا وايران مصالح كبيرة متبادلة، ولذلك أراد الطرف الاوروبي أن يربط بين ما يريد تحقيقه من مصالح، خاصة على الصعيد الاقتصادي، وبين مصالح سياسية واستراتيجية وأمنية في مفاوضاتها مع ايران، فضلا عن "رغبة هذه الدول في لعب دور أقوى في مجال الحد من انتشار الأسلحة"[٤٢]، ومن اجل ذلك حاول الطرف الاوروبي ربط استراتيجية منهج المصالح المشتركة باستراتيجية منهج الصراع، وذلك من أجل أن يضغط على الطرف الايراني ليرضخ لمطالبه،.

وتظهر إستراتيجية إحكام السيطرة (الإخضاع) في حشد الطرف الاوروبي كافة الإمكانيات التي تكفل السيطرة الكاملة على جلسات التفاوض، وذلك عن طريق إظهار قدرته على التنويع والتشكيل والتعديل والتبديل للمبادرات التفاوضية التي طرحها على الطرف الايراني بحيث يكون لهم سبق التعامل وسبق البدء في الحركة فضلا عن إجبار الطرف الايراني على أن يتعامل مع مبادرة من صنعهم يعرفون كل شيء عنها ومن ثم فان عليه أن يسير وفقا للطريق الذي رسموه له والذي يسهل على الطرف المبادر السيطرة عليه فيه. وهذا ما ظهر بوضوح في طروحات الطرف الاوروبي ورزمة الحوافز التي تقدمه للطرف الايراني ليتعامل معها.

في عامي (٢٠٠٢) و (٢٠٠٣)، حاول الاوروبيون ابتكار سياسة جديدة لإقناع طهران بالتخلي عن برنامج التخصيب، وقد هددوا، للمرة

الأولى، الحكومة الايرانية بشكل من أشكال العقوبات الاقتصادية من خلال رفض توسيع الروابط التجارية ما لم توافق ايران على تعليق نشاطاتها التخصيبية، كما حاولوا ايجاد اتفاق مع ايران تمنحها منافع اقتصادية جديدة مقابل تعليق دائم لنشطاتها النووية[٩١].

وهذا يعني ان الطرف الاوروبي انتهج سياسة الجزرة والعصا في التعامل مع الملف النووي الايراني، أى انهم سيمدون يد العون لايران إذا ما تعاونت، ولكن إذا اتمرت بالتحدي ستفرض عليها كافة أنواع العقوبات[٩٢]. وذلك باستخدام استراتيجيات منهج المصلحة المشتركة ومنهج الصراع في مفاوضاتها مع الطرف الايراني.

ورغم ذلك كان التوصل الى اتفاق باريس في تشرين الثاني (٢٠٠٤)_والذي يؤكد التعليق وإعادة إطلاق المفاوضات_ أمرا صعبا. حيثحاول الطرف الايراني حتى اللحظة الأخيرة انتزاع تنازلات من الطرف الأوروبي، ولكن اتفاق باريس كان واضحا أيضا فيما يتعلق بشروط التعليق، وبرغبة الطرفين ببدء مرحلة جديدة وبعملية تفاوض رسمي تشمل ثلاث "سلال" (سياسية، اقتصاية، نووية). وفي مقابل التعليق، التزم الطرف الاوروبي بالاستمرار بدعم انتساب ايران الى منظمة التجارة العالمية، واعتبار (مجاهدي خلق) منظمة إرهابية[٩٣].

وقد أظهر الطرف الاوروبي قدرته على الحركة السريعة والاستجابة التلقائية والفورية والاستعداد الدائم للتفاوض فور قيام الطرف الايراني بإبداء رغبته في ذلك لتفويت الفرصة عليه في اخذ زمام المبادرة والسيطرة على عملية التفاوض من أولها إلى آخرها.

فبعد فشل المفاوضات عام (٢٠٠٥)، قدم وزراء خارجية الولايات المتحدة وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا والمانيا فى يونيو (٢٠٠٦) الى ايران سلسلة اقتراحات لدعم حقها فى تطوير الطاقة النووية لاغراض مدنية وفقا لـ"معاهدة منع الانتشار النووي" والغاء القيود المفروضة على الصادرات الامريكية والاوروبية من معدات الطيران المدنى واجهزة الاتصالات الى ايران وزيادة الاستثمارات المباشرة لديها لمساعدتها فى الاندماج مع الاقتصاد العالمى ودعم التعاون مع ايران فى مجال التكنولوجيا الفائقة، شرط ان تتوقف عن جميع نشاطاتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وتضعها تحت تفتيش ومراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية[٩٤].

وبعد ذلك، أظهر الطرف الايراني إستعداده للتفاوض بشأن الحزمة الجديدة من الحوافز الاقتصادية التي عرضت عليها مقابل إقناعها بالحد من طموحها النووي. ولكن قال وزير الخارجية الإيراني (منوشهر متكي): ان مجموعة الدول الست الكبرى، صاحبة العرض، ينبغي أيضا أن تنظر بجدية لمقترحات طهران. وكان مفوض السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي (خافيير سولانا) أشار الى ان إيران يجب أن توقف تخصيب اليورانيوم أثناء المفاوضات لتنفيذ العرض، والعرض هو نسخة منقحة من عرض اخر رفضته ايران عام (٢٠٠٦)[٩٥].

لقد رأى الطرف الاوروبي ان الاهتمام المتزايد بالحوافز فى حل الملف النووي الايرانى من شأنه المساعدة فى تحريك المفاوضات فى وقت مبكر. ولكن بعد اصدار مجلس الامن الدولى منذ ديسمبر عام

(٢٠٠٦) ثلاثة قرارات تتضمن فرض عقوبات على ايران وجدنا ان هذه العقوبات لم تغير الوضع بين ايران والدول الغربية، اذ ان العقوبات لن تستطيع حل المشكلة من جذورها والتفاوض الدبلوماسي هو الخيار المفضل[٩٦].

واستنفذ الطرف الأوروبي كفة وسائل التفاوض والمناورة مع إيران، حسب قول أحد الدبلوماسيين الأوروبيين، بسبب تباين وجهات النظر بين الطرفين حول المعضلة الرئيسية في الملف النووي، وهي مسالة تقديم إيران لضمانات نهائية بان برنامجها النووي لن يتخطى الجانب المدني الى الأنشطة العسكرية تحت أي ظرف من الظروف. وهدد الطرف لأوروبي باستمرار بنقل الملف في آخر المطاف الى مجلس الأمن الدولي، لكن يبدو ان هذه الخطة التي تحظى بدعم واشنطن وبتفاهم متصاعد من قبل موسكو قد تنقلب ضد الديبلوماسية الأوروبية، التي سعت حتى الآن الى الظهور بثياب الجهة العاملة على تجنب التصعيد الإقليمي وحل الخلافات عبر المفاوضات[٩٧].

وقد عبر ممثلو الدول الأوروبية الثلاث فرنسا وألمانيا وبريطانيا في رسالتهم الموجهة إلى الرئاسة الدورية للإتحاد الأوروبي والتي قالوا فيها:" إذا لم تتعاون الحكومة الإيرانية معنا بشكل جيد، وإذا لم يتحقق التقدم الذي ننتظره منذ شهور خلال الأسابيع المقبلة فلن يبقى لنا خيار آخر سوى إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي". وذلك بعد فشل الدبلوماسية الأوروبية وإخفاق "سياسة العصا والجزرة" في إيجاد حل سياسي لهذه الإشكالية الشائكة[٥٠].

وقال الرئيس الفرنسي، في (٢٠٠٩/١/١٧)، إن: "الوكالة الدولية للطاقة الذرية تشير إلى التطورات السريعة والمقلقة في برنامج التخصيب الايراني، والجميع يعرف انه ليس له اي هدف مدني..سيأتي وقت اتخاذ القادة الايرانيين خياراً، فإما يسببون مواجهة خطيرة مع المجتمع الدولي أو نصل أخيراً إلى حل للازمة عبر المفاوضات التي بدأت قبل خمس سنوات[٩٨]. ان هذا الموقف دليل واضح على نية القادة الاوروبيون حيال الملف النووي الايراني، ومؤشر جلي في الاستمرار في سياسة الترغيب والترهيب حيال ايران.

يلاحظ في المفاوضات الحرص الاوروبي على إبقاء الطرف الايراني في مركز التابع، كما حاول الطرف الاوربي أن يقبع ايران ساكنا انتظارا للإشارة التي يعطيها لها أو أن تكون حركتها في نطاق الإطار الذي تم وضعه ليحيطها.

فقد دخلت ايران عام (٢٠٠٧) وفي جعبتها مجموعة عقوبات فرضها عليها مجلس الامن الدولي في أوخر (٢٠٠٦) لعدم انصياعها لمتطلباته بوقف انشطة تخصيب اليورانيوم. ومع نهاية عام (٢٠٠٧) تضاعفت هذه العقوبات سواء تلك التي فرضها مجلس الامن في قرار ثان في مارس/ آذار (٢٠٠٧) لنفس الاسباب أو تلك التي فرضتها الولايات المتحدة منفردة واستهدفت الدولة الايرانية و مؤسسة الحرس الثوري[٩٩].

فقد فرض القرار الصادر من مجلس الأمن ضد ايران حظراً على بيع وشراء الأسلحة من ايران مما قد يعني فرض حصار على التسلح

الايراني إضافة الى تجميد ارصدة العديد من الاشخاص المنخرطين في البرامج النووية والصاروخية الايرانية[١٠٠].

وفي ٤ مارس (٢٠٠٨) تبنى مجلس الامن الدولى قرارا ثالثا بفرض عقوبات على ايران، مما ادى الى تغليظ العقوبات المفروضة على البرنامج النووى الايرانى والانشطة ذات الصلة، يرتكز القرار الجديد برعاية بريطانيا وفرنسا والمانيا على اساس ما توصل اليه وزراء الخارجية في الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن الدولي (الولايات المتحدة وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا) إضافة الى المانيا في مؤتمر برلين فى يناير (٢٠٠٨). ومثل القرارين السابقين لمجلس الأمن يتابع القرار الجديد الاستراتيجية المزدوجة المسار بفرض عقوبات معتدلة وتشجيع التعاون سعيا الى دفع المفاوضات من خلال فرض الضغوط وحل القضية النووية الايرانية من خلال المفاوضات الدبلوماسية

تأسيسا على ما تقدم ،يمكن التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

- مادامت الدولة أو الوحدة السياسية تمتلك استراتيجية شاملة تتبع وتنبع من السياسة العليا والفلسفة الاقتصادية والسياسية للدولة، فلابد من تطابق الاستراتيجيات التفاوضية التي تضعها الدولة من أن تكون منسجمة وموافقة وغير متعارضة في الغايات والأهداف العليا مع الاستراتيجية العليا الشاملة أو الوطنية. بعبارة أخرى، كلما كانت الاستراتيجية التفاوضية متطابقة ومتلائمة مع الاستراتيجية الوطنية الشاملة، كلما كانت ناجحة وتصب في خدمة المصالح العليا للدولة،

والعكس بالعكس. كوسيلة ضغط، ترغيبا وترهيبا، على الطرف الآخر للوصول الى الأخرى، التي قد تكون هي الأصل في المفاوضات.

❖ بما ان للاتحاد الاوروبي مصالح كبيرة في ايران، وخاصة في ظل غياب أمريكي في الساحة الايرانية، فقد استخدم استراتيجية منهج المصلحة المشتركة لتطوير تعاونها الحالي مع ايران، ولكن في الوقت نفسه حاول استخدام هذه الاستراتيجية كوسيلة للترغيب والترهيب حيال إيران، لتنفيذ استراتيجية أخرى أصيلة في المفاوضات وهي إخضاع الطرف الايراني للمطالب الاوروبية بوقف نشاطاتها النووية.

❖ حاول الطرف الايراني استخدام منهج المصلحة المشتركة، وذلك نظرا لمصالحه الاقتصادية والتجارية مع الاتحاج الاوروبي، إلا انه استخدم بالأصل استراتيجية منهج الصراع لإنهاك الطرف باستنزاف أوقاته وجهوده بشتى الوسائل والسبل المتاحة لديه، وذلك من أجل الاستفادة من الوقت والمضيّ قُدما في البرنامج النووي، وبالتالي فرض الواقع على الأطراف الأخرى والاعتراف بحقه في انتاج الطاقة النووية السلمية.

❖ لقد فشل الطرف الاوروبي لحد الآن في تحقيق أهدافه وراء الاستراتيجيات التفاوضية التي اتبعها، ذلك لأن ايران استطاعت أن تفلت نفسها من محاولات إخضاعها لما يريده الطرف الأوروبي من وقف لبرنامجها النووي.

❖ أما ايران فقد إجتازت بنجاح وبمناورات ناجحة مرحلة طويلة من المفاوضات، أضاعت فيه وقت وجهد الطرف الأوروبي واستفادت من هذا الوقت لازدياد قدراتها وخبراتها وإمكاناتها، دون أن تلزم نفسها بشيء تعتبره خطرا على مصالحها الوطنية.

٩١ ـ : د. ناظم عبدا لواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ط١، ٢٠٠٤، ص ص ٥٣-٥٥.

٩٢- ينظر: د. عبدا لقادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، بدون اسم المطبعة، بغداد، ط١، ٢٠٠٤، ص٢١.

٩٣- د. أحلام فؤاد السيد، مباريات السوبر في إدارة الأزمات والمفاوضات، موضوع تم سحبه من الانترنت بتأريخ (٢٠٠٨/١٢/١٢) نشر على الموقع التالي:

http://www.siironline.org/alabwab/monawat(28)/75.htm

٩٤- في هذا التصنيف تم اعتماد مجموعة مصادر أهمها هي:

- التفاوض، بحث تم سحبه من الانترنت بتأريخ (٢٠٠٨/١٢/١٣) نشره موقع الكتروني على العنوان التالي:

http://www.khieronline.com/upload/AlTafawd.doc

- أهمية علم التفاوض، بحث تم سحبه من الانترنت في (كانون الثاني ٢٠٠٤) منشور على موقع الكتروني على العنوان التالي:

http://www.balagh.com/najah/zs1drxsp.htm

- حسان خضر، خطوات ومناهج واستراتيجيات التفاوض، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ابريل ٢٠٠٥، على موقع:

http://www.arab-api.org/course33/c33_5.htm

٩٥- المصدر السابق.

٩٦- ينظر: المصادر الأربعة السابقة (المستخدمة في استراتيجيات منهج المصلحة المشتركة).

٩٧- ايفو دالدر و نيكول نيسوتو وفيليب غوردن، هلال الأزمات الإستراتيجية الأمريكية الأوروبية حيال الشرق الأوسط الكبير، ترجمة: حسان البستاني، الدار العربية للعلوم_ ناشرون، بيروت_ لبنان، ط١، ٢٠٠٦، ص٢٣. الوكالة الدولية للطاقة الذرية: هي منظمة حكومية مستقلة وتعمل تحت إشراف الأمم المتحدة، تأسست في ٢٩ يونيو ١٩٥٧ بغرض تشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية و الحد من التسلح النووي وللاضطلاع بهذه المهمة، تقوم بأعمال الرقابة والتفتيش والتحقيق في الدول التي لديها منشآت نووية. المقر الرئيسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية يقع في مدينة فيينا بالنمسا. كما يوجد مكاتب لتنسيق العمليات و مكاتب إقليمية تقع في جنيف – سويسرا، نيويورك - الولايات المتحدة الأمريكية، تورنتو – كندا، و طوكيو - اليابان. وتدير الوكالة أو تدعم المراكز البحثيه والمختبرات العلمية في فيينا وسايبرسدورف بالنمسا. موناكو وتريستا بإيطاليا. يترأس الوكالة حاليا د/ محمد البرادعي الذي حاز جائزة نوبل للسلام مناصفة مع الوكالة التي يرأسها في دورة ثالثة تنتهي في ٢٠٠٩ (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩). يرأس البرادعي الوكالة منذ عام ١٩٩٧، رأس هانز بليكس الوكالة من ١٩٨١ إلى ١٩٩٧. ينظر للتفصيل: موسوعة ويكيبيديا، الموسوعة الحرة: (تم سحبها من الانترنت بتأريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٧) على العنوان التالي:

http://ar.wikipedia.org/wiki/

٩٨- موقع مفكرة الإسلام، موقف الاتحاد الأوروبي من الملف النووي الإيراني،

١-٤-٢٠٠٧م، تم سحبه من الانترنت بتأريخ (٢٠٠٩/١/٢٢) على العنوان التالي:

http://www.islammemo.cc/2007/04/01/38946.html

٩٩- د. أصغر جعفر ولداني، العلاقات الإيرانية – الأوروبية بعد أحداث ١١ سبتمبر 2001 ، اطلاعات سياسي اقتصادي (الأخبار السياسية الاقتصادية) العدد ١٩٧-١٩٨، فبراير – مارس ٢٠٠٤، تم سحبها بتأريخ: (٢٠٠٩/١/١٥) على موقع:

http://albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1965&lang

١٠٠- نقصد بالأوروبيين هنا الدول الأوروبية المحورية التي تشكل "الترويكا الأوروبية" (أي: بريطانيا، فرنسا، وألمانيا)، وهي تمثل مناطق ارتكاز إيرانية في أوروبا، كما هي التي تقوم بالمفاوضات مع إيران بشأن الملف النووي الإيراني.

- التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي، تحرير وإشراف: مدحت احمد حماد، سلسلة قضايا إيرانية، العدد (٢)، مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص٢٣١.

- موقع مفكرة الإسلام، موقف الاتحاد الأوروبي من الملف النووي الإيراني، م. س. ذ.

١٣ المصدر نفسه.

(١٤-)التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي، تحرير وإشراف: مدحت احمد حماد، سلسلة قضايا إيرانية، العدد (٢)، مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢٤١. طبعا هذا لا يعني انه لا توجد هناك معوقات أمام مزيد من الانفتاح، من أهمها: ما يعاني منه الاقتصاد الإيراني من مشكلات معضلة وافتقار إلى الشفافية القانونية المطلوبة لاستيعاب تدفق الاستثمارات الأجنبية، وسيطرة الدولة على جميع الأنشطة بشكل مباشر أو غير مباشر، وما يفاقم تعقيد المسألة إن المؤسسات الاقتصادية الإيرانية الأهم تقع تحت نفوذ التيارات الدينية المتشددة، وهذا ما يجعلها عاجزة أمام الانسجام الطبيعي مع النشاطات الاستثمارية بحجة الحفاظ على قيم الثورة الإسلامية، هذا فضلا عن ضغوط الولايات المتحدة وفرضها قيودا على مجال الاستثمار والتعاون مع إيران، مما يعوق المزيد من الانفتاح الاقتصادي بين إيران والدول الأوروبية. ينظر: المصدر نفسه. هذا عدا موضوعنا الرئيسي الذي هو الملف النووي الإيراني وطلب الأوروبيين بتخلي إيران عن نشاطاتها النووية.

- قضايا وأحداث، مفاوضات الملف النووي الإيراني أمام منعطف حاسم، على موقع: